

يدفع ثمن الاعمال التي نفذها بتشجيع جهات رسمية رفيعة المستوى واكد ان شهادات زفية المستوى في الليكود هي التي حثته - في حينه - على عدم التأييد بالمشكليات، وعلى التخلي عن الاوراق والوثائق الرسمية، والعمل دون تردد على شراء المزدود من الاراضي في المناطق المحتلة، وختتم تصريحه هذا بالقول ان شخصيات تشغل مناصب رسمية وعندها بشرئيب الادور فيما بعد وانه لا داعي للقلق، (المصدر نفسه).

ويوجه عضو الكنيست يوسي سارود وسكرتير حركة رانس دادي شسوكر اتهاماً صريحاً الى شامير بقوله ان في حوزتهما معلومات تؤكد ان شامير هو الشخصية التي دعت تجار الاراضي واصحاب المشاريع الخاصة في الضفة الغربية الى التبرع بالاموال الى صندوق الليكود (عل ههشمار، ١٩٨٦/١/٢). وكان شامير استيق هذه الاتهامات الصريحة، عندما عقب على استئناف الشرطة للتحقيق، بقوله: ان هناك دوافع سياسية دفعت الشرطة الى استئناف التحقيق في قضية الاراضي، (هأرئس، ١٩٨٥/١٢/٤). ونفى شامير، في تصريح لاحق، وصف عمليات شراء الاراضي في الضفة الغربية بأنها عمليات سلب، مضيفاً ان كل ما في الامر هو اننا نعد ود الى ارض ايسائنا، (دافان، ١٩٨٥/١٢/١٢). ونفقت عنه عل ههشمار (١٩٨٥/١٢/١٢) قوله: ان ما نشر عن قضية الاراضي مبالغ فيه، وهو جزء من محاولة المساس [بمشروع] الاستيطان في ارض اسرائيل، وعبر ذلك بالليكود ذاته.

وحذا حدو شامير العديد من قادة الليكود الآخرين في محاولة فضيحة لتسييس وادارة الجدل حول قضية الاراضي. فالوزير موشي ارئس، اعتبر ما يجري بمثابة محاولة لتشويه سمعة كل من له علاقة بمشروع الاستيطان، عبر استخدام طرق مغرقة، يتوجب على كل انسان ان يديها. واضاف مستدركاً، ليس مستبعداً ان يكون احدهم قد عمل بشكل مخالف للقانون، في شبكة تضم مئات التشبيحين في مشروع الاستيطان، (المصدر نفسه). واتهم رئيس كلة الليكود في الكنيست، حاييم كوفمان، الشرطة

كذلك كشف سارود وتسوكر النقاب، في رسالة سابقة موجهة الى رئيس الادارة الصهيونية، ارييه دولتسين، عن ان مديرية عقارات اسرائيل، ثمة وم، عبر شركة هيمنوته التابعة لايرون كاييمت ليسرائيل، بشراء الاراضي في المناطق المحتلة، باء وال التبرعات من يهود الولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي يتعارض مع قوانين الصهيونية المعمول بها في الولايات المتحدة الاميركية، والتي تعفي تاك الاموال المخبر بها من الصهيونية شرط استثمارها داخل حدود الخط الاخضر، ابي حدود اسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧ (عل ههشمار، ١٩٨٥/١٢/١٨). ومن ناحية اخرى، وجه عضو الكنيست يثير تسبان رسالة الى مراقب الدولة، اسحق تونيك، طالبه فيها بالتحقيق في مصير الاموال بالعملات الصعبة التي يحمل عليها بعض السماسرة وتجار الاراضي لغرض شراء اراض في الضفة الغربية، وذلك على خلفية تخصيص مبالغ كبيرة من الدولارات لشراء الاراضي، دون التاكيد من كيفية صرفها ومراقبة ذلك من جانب السلطات المختصة، كذلك على خلفية التلاعب الحاصل في صفقات الشراء واسعارها (عل ههشمار، ١٩٨٥/١٢/١٨).

قادة الليكود... دوافع سياسية!

مع سير التحقيق، اخذت التلميحات السابقة الى تورط شخصية بارزة من الليكود في عملية صفقات البيع والشراء غير القانونية للاراضي في الضفة الغربية تصبح اكثر صراحة لناحية تحديد هوية الشخصية المذكورة، في هذا الصدد، نسبت صديغة هأرئس (١٩٨٥/١٢/١٢) الى احد كبار المنورطين في صفقات البيع المزورة قوله - في اعقاب التحقيق معه - انه اذا تم تقديمه الى المحاكمة بشأن صفقات بيع الاراضي المزورة ف... سوف اضع في قفص الاتهام شخصيات كبيرة، من بينها شامير وارئييل شارون، اللذان دفعاني سوية مع آخرين - في حينه - الى شراء مساحات اكبر، فاكبر، من الاراضي، والى اقامة عدد اكبر من المشاريع في المناطق المحتلة، واضاف انه لن يوافق على ان